

Yemena اليمنية

مرحباً بك عضواً معنا..

في نادي العربية السعيدة

رئيس مجلس الإدارة - رئيس التحرير

أحمد الحبشي

Ahmedalhobishi@14october.com

تصدر عن مؤسسة 14 أكتوبر للطباعة والنشر - عدن - الجمهورية اليمنية

تأسست في عدن بتاريخ 19 يناير 1968م

الأحد 6 أبريل 2008م - الموافق 29 ربيع أول 1429 هـ - العدد 14075 - السنة الأربعون - رقم الإيداع 2



حتى لا تحرسنا "الذئاب" !!



أمين الوائلي

بكل اللغات... وفي كل الأمكنة والأزمنة، ليس هناك عبقري واحد استطاع إثبات فرضية غريبة مؤداها "أن التخريب خير وسيلة للإصلاح" أو "أن التدمير أقصر الطرق إلى التطوير"!

عقل واحد في هذا الكوكب لا يقبل أن يكون شخ الرأس أو تهشمه هو العلاج الأمثل للصراع ووجع الرأس! ولا أن تكون الوسيلة المتبعة للإعلام الآخرين بأن حريقاً صغيراً في مبنى ما في المدينة ويحتاج إلى إطفاء في اللجوء إلى إشعال المزيد من الحرائق في المباني المجاورة!

في كلمات قليلة مباشرة: التخريب ليس حلاً من أي نوع أو شكل لأي من المشاكل أو القضايا... صفتها أو كبرت، ولكنه مشكلة أسوأ وأخطر من كل المشاكل، التي يجب أن نبحث لها عن حلول بعيداً عن المغامرات والمراهقات الطائشة.

لا يجوز تقديم المبررات السابقة أو اللاحقة.. لأعمال الشغب والفوضى والتخريب.. ويجب التصدي لثقافة التبرير هذه، قبل وأثناء وبعد التصدي للفوضى ذاتها.

كما لا تجوز مهادة اللغة السياسية أو الحزبية أو الإعلامية التي ترى أنها مخولة للدفاع عن الفوضى وإعادة تفسيرها بزعم أنها مجرد "حق مكفول" أو "حرية متفق عليها". فليس صحيحاً البتة أن القانون كفل للناس حق الاعتداء على مصلحة الجماعة والصالح العام، ولا هو صحيح كذلك أن الدستور ضمن الفوضى وعدها لذلك نوعاً من الحرية الفردية أو الحق الشخصي الذي لا غبار عليه.

الذين يتعسفون الحقيقة ويقلبون الأمور ويحرفون الكلم عن مواضعه، فيسومون الاعتداءات المتكررة على الأملاك الخاصة والعامّة والمرافق الحكومية ونشر الشغب وقطع الطريق وإشاعة أجواء غير آمنة تهدد أمن وسلامة وحدة المجتمع بأسره بأنها حق وحرية، عليهم أن يتحدوا أنفسهم ويدخلوا في سياق أو اختبار بسيط جداً ويقولون لنا إننا يوجد قانون في الدنيا كفل للمخرب حق التخريب؛ وابن يوجد قانون في الديمقراطية الأولى في العالم يسمي الفوضى حرية والشغب رأياً، وقطع الطريق وتعطيل الحياة العامة والخاصة "احتجاجاً سياسياً"!

بصدق وأمانة نقلوها للمرة الأولى: على المعارضة وغير المعارضة، كأننا من كان، احترام عقول الناس وحقهم في التقدير وعدم الاستغناء أو التجهيل المتعمد.. فليس هناك ما هو أسوأ من استغلال الجماهير والتفكير باسم النضال والحرية وحق الممارسة.

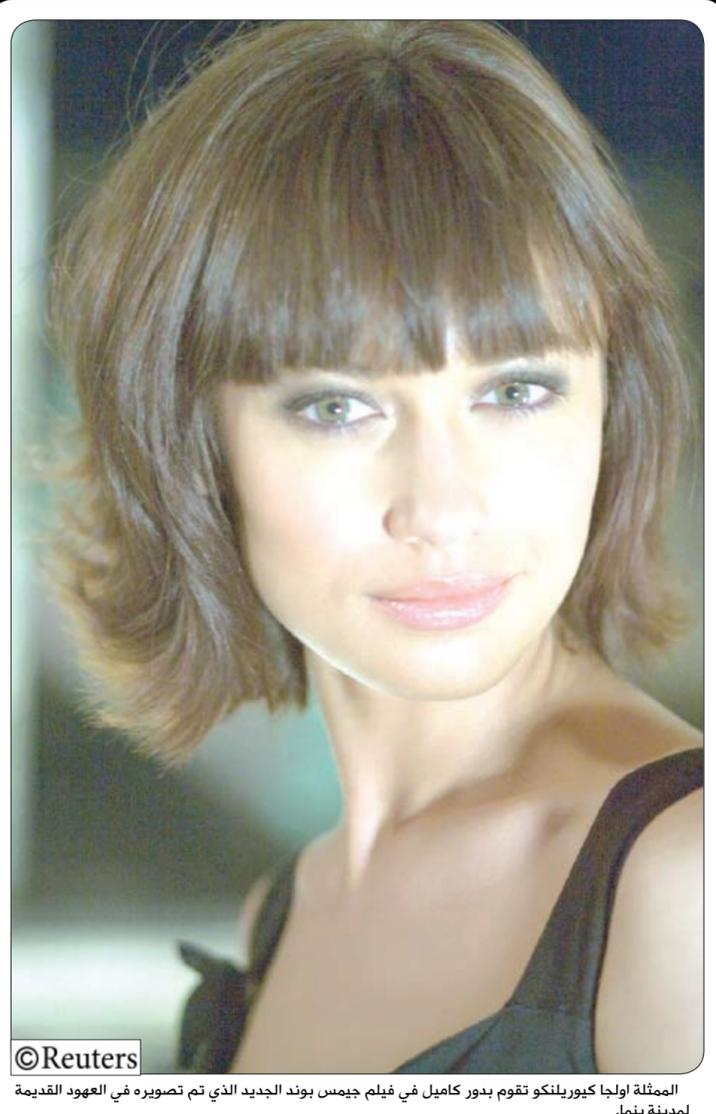
عليهم أن يفهموا تماماً أنهم لا يخاطبون جهة أو أنصاف عقلاء... فقط حتى لا يستترسل البعض في ممارسة التزييف على الناس باسم الدفاع عن الناس، أو استخدام الجماهير طمعية سهلة لاعتلاء البطولات وتحقيق مكاسب انتخابية وسياسية خاصة وخصصة مهما بدت لأصحابها معقولة ومقبولة.

نغالب أنفسنا إذا نحن أدنا أعمال الشغب والسطو والتخريب ولم ندن الجهات التي حرضت ودفعت في هذا الاتجاه ورسمت أمام الأفراد صورة هينة وسهلة تبسط الفوضى وتفسفها فتجعلها نوعاً من البطولة والنضال والمشروعية.

وإذا بقي لدينا شك في عبثية وجنابية ما حدث من شغب وتخريب، أو إذا أدنا الإصغاء لما نقلوه المعارضة في هذا الصدد من أن ما حدث كان مجرد "احتجاج سلمى" و"مسيرات سلمية"، فليعلمنا أن نسال ببساطة وموضوعية: فكيف إذا حدث كل ذلك؛ ومن أحدثه؛ إذا كان الأمر كما يقال!!

قد لا تكون جنابية من أقررف الشغب والفوضى أكبر أو أهم وأعظم من جنابية السياسيين الذين نصبوا أنفسهم أوصياء على الجماهير يسوقونها إلى محارق الفوضى ويقذفونها في أتون معركة حزبية وقودها الناس والبلاد بأسرها.

الفوضى هي الفوضى... والتخريب اسمه التخريب ولا شيء آخر... لا يمكن اعتبارها حرية أو حقاً أو رأياً أو موقفاً.. بل جريمة وجنابية.. وما لم تنفق على بدويها أولية كهذه فسوف نجد أنفسنا كأننا شاردة في غابة لا يحكمها قانون ولا يسوسها نظام ولا يحرسها إلا الذئاب والتعالب، وإن تسموا بأسماء فاضلة وتقمصوا بتياب الرهبان والكهنة.



الممثلة أولجا كيوريلنكو تقوم بدور كاميل في فيلم جيس بوند الجديد التي تم تصويره في العهود القديمة لمدينة بنما.



أحمد غيلان



استقرار الوطن ليس رهناً بأهواء العابثين

ثوابتها وقوانينها وحقوق مواطنيها.. ولا مبرر لهذه الأجهزة والمؤسسات إن تهاوتت في التصدي لكل عمل إجرامي فوضوي تخريبي خارج على القانون أو يهدد سلامة الوطن واستقراره ومصالحه، ومن حق الشعب الذي فاض به الكيل وتدافعت مكوناته وشرائحه بالأمن واليوم وغداً - تدين العنف وترفض الفوضى.. من حق هذا الشعب على تلك المؤسسات أن تؤدي واجبها ومهامها دون حاجة إلى توجيه من أحد، ودون مراعاة لأيّة انتهاكات أو ردود أفعال من قبل هذا الحزب أو ذلك الكتلت أو تلك القوى التي ما انفكت تتخبط في حبال الفوضى تارة توجعها، وتارة تحمل الآخرين مسؤولية انتشارها وأخرى تدافع عن مقترفيها وتختلق لها المبررات. وإذا كانت الجماهير اليمنية التي خرجت للاحتجاج وأصدرت البيانات قد اكتفت هذه المرة بالتعبير عن رفض سلوكيات العنف وأعمال التخريب والفوضى، فإنها - إذا ما تكررت مثل هذه العيثية - لن تتردد في الخروج للمطالبة بمساءلة أجهزة الأمن والشرطة والقضاء عن أسباب تهاونها بواجباتها ومسئولياتها إزاء هذا الوطن وفقاً للدستور والقانون.

الإجراءات التي اتخذت لتطويق الفتنه وضبط عناصر التخريب - وإن جاءت متأخرة - هي إجراءات دستورية وقانونية ومطلب شعبي وواجب وطني تؤيده الجماهير اليمنية المتضررة من الفوضى، وليس ثمة ما يقتضي التردد أو التراجع عن أداء هذا الواجب إرضاء لهماً أو ذلك، وعلى أجهزة الأمن والقضاء أن تستمر في أداء واجبها بضبط كل من يثبت تورطه في عمل إجرامي أو تخريبي أو فوضوي، وأن تقدمه للمحاكمة وفقاً للتشريعات النافذة وأداءه للواجب ووفاءه بمطالبات المسؤولية القانونية (وحتى لا تكون فتنة) خاصة وقد أثبتت كل التجارب والظروف الماضية بأن أولئك الذين يتبنون الخطاب الرمادي الملوغوم والتخريبي لا يعيهم أمن الوطن ولا يهتمون بحقوق المواطنين، بقدر ما يهتمون بتأجيج العنف واحتضان الفوضى والتطرف والإرهاب! ولا ضير من أن نتذكر ونذكر بأن أمن وسلامة واستقرار وثوابت الوطن تعنيان جميعاً وتتحمّل مسؤولية الذود عنها كل من موقعه، ولإعزاء لمن لا يعي مفهوم المواطنة ومطالباتها.

ليس غريباً ولا عجيّباً ولا معيّباً أن تستجيب أجهزة الشرطة والأمن للموقف الشعبي الراضل لأعمال الشغب والتخريب والنهب والسلب، والفوضى الهادمة التي شهدتها مديريتنا الضالع وردفان خلال الأيام المنصرمة.. بل إن الغريب والعجيب والمعيب أن تتأخر أجهزة الأمن والشرطة عن أداء واجبها الدستوري ومهمتها الوطنية التي وجدت من أجلها، وهي حماية حقوق الناس وأرواحهم وحياتهم.. وتثبيت دعائم أمن واستقرار وسكينة الوطن.

نعم ليس معيّباً أن تتدخل أجهزة الأمن وحتى وحدات الجيش لحماية الدستور والقوانين، والثوابت والحقوق والحريات، ورد من تسول لهم أنفسهم شرعة الفوضى وزرع بذور الشقاق، وتربسح مفردات العنف وثقافة التصادم والمواجهات بل إن المعيب والخلف والمخل أن تكون أجهزة الأمن والشرطة آخر من يتحرك لوضع حد لذلك العيث الذي تترفه شلل وجماعات وتيارات، وتغذيه وتحاول تبريره والدفاع عنه قوي وأحزاب وتكتلات سياسية تعتبر نفسها في صدارة القوى الوطنية.

تعلم كما يعلم الجميع - أن تلك السلوكيات الفوضوية المنحرفة التدميرية لن يقتصر أثرها السلبى على الحزب الحاكم أو السلطة، كما يظن البعض ممن يحاولون - عبثاً - البحث عن أغطية ومظلات ومبررات لاحتضان الفوضى، بل أولئك البعض يعلمون - قبل غيرهم - أن سلوكيات العنف والانحراف لن تستتيرهم أبداً.

ولسنا هنا بصدد توجيه النصائح المرجلة لأولئك الذين لم يتعظوا من تجاربهم في تبني الانحراف، خاصة وأنهم قد تلقوا وتجرعوا بعض نتائجه.. ولكننا نتحدث عن مؤسسات وطنية وجدت لحماية البلاد من الفوضى، وتستمد مشروعيتها وجودها من التشريعات التي حددت مهمتها الرئيسية في تثبيت أمن واستقرار الوطن وسكينة المواطن، وليس وزير ولا يعنى هذه المؤسسات ما قد يثار حول أدائها وجبها من آراء وتقولات أو حتى ردود أفعال متشنجة تصور الأمور على غير حقيقتها.

أجهزة الأمن والقضاء والمؤسسة العسكرية معنية دستورياً، ومخولة قانونياً ومكفلة عملياً، وملزومة شرعاً وعرفاً بحفظ أمن البلاد وحماية

وزارة الإعلام تلغي ترخيص صحيفة (الوسط) الأهلية

ورفعت اللجنة التي تكونت من مدراء عموم الصحافة والرقابة والتفتيش والشؤون القانونية في الوزارة إلى الأخر وزير الإعلام عن نتائج نزولها إلى مقر صحيفة (الوسط) ، بنتت فيه مايلي : عدم وجود محاسب قانوني معتمد للصحيفة حسب القانون - عدم وجود سجلات محاسبية منتظمة وفقاً للأصول التجارية - عدم وجود موازنات سنوية للصحيفة منذ الترخيص لها - عدم وجود حسابات ختامية للصحيفة للسنوات الماضية - عدم وجود بيانات ومستندات توضح إيرادات ومصروفات الصحيفة باستثناء كشوف رواتب الموظفين للعام 2007م فقط.

صنعا / 14 أكتوبر : أصدر الأخر حسن أحمد الوزري، وزير الإعلام أمس القرار الوزاري رقم (21) لعام 2008م ألغى بموجب ترخيص صحيفة (الوسط) الممنوح لها بموجب القرار الوزاري رقم (25) لعام 2004م.

وأوضحت المادة (1) فقرة (أ) من القرار أنّ إلغاء ترخيص صحيفة (الوسط) التي يملكها الأخر جمال أحمد عامر، جاء لمخالفة الصحيفة محظورات النشر المحددة في البنود 3، 4 و5 من المادة (102) من قانون الصحافة والمطبوعات، حيث قامت بنشر موضوعات يجرمها القانون وموجهة ضد الوحدة وتروج للانفصال وتثير النعرات وتضر بالمصلحة العليا للبلاد والإساءة للعلاقات الجيدة مع الأقطار الشقيقة.

كما تضمنت الفقرة (ب) من المادة نفسها حيثيات أخرى أدت إلى إلغاء ترخيص صحيفة (الوسط) وتمثلت في عدم التزام الصحيفة بتزويد أوضاعها القانونية وفقاً للشروط المنصوص عليها بقانون الصحافة والمطبوعات ولائحته التنفيذية إلى جانب القيام بتغيير البيانات الخاصة بالصحيفة التي تضمنتها طلب الترخيص لها، دون إخطار وزارة الإعلام بذلك.

وقضت المادتان الثانية والثالثة من القرار بالعمل به من تاريخ صدوره وإبلاغه لمن يلزم بتنفيذه.

تجدر الإشارة إلى أن لجنة من الإدارات العامة المختصة بوزارة الإعلام قامت في وقت سابق وبموجب القرار الوزاري رقم (7) لسنة 2008م بشأن تشكيل لجان النزول الميداني إلى مقر الصحف والمجلات واستناداً إلى المادتين (53 و54) من قانون الصحافة والمطبوعات، قامت بالنزول إلى مقر صحيفة (الوسط) الأسبوعية المستقلة للتأكد من وضعها القانوني ومدى التزامها بالشروط المنصوص عليها في القانون.

وفد ثقافي قطري يطلع على معالم عدن التاريخية والسياحية



وقد قام الوفد القطري أمس برفقة الدكتور / محمد أوبوكر المغلحي وزير المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث في دولة قطر الشقيقة والوفد المرافق له وذلك في إطار برنامج زيارته الحالية لليمن والذي يتضمن التعرف على المعالم الأثرية والتاريخية في عدد من المحافظات.

وقد عاد الوفد القطري أمس برفقة الدكتور / محمد أوبوكر المغلحي وزير المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث في دولة قطر الشقيقة والوفد المرافق له وذلك في إطار برنامج زيارته الحالية لليمن والذي يتضمن التعرف على المعالم الأثرية والتاريخية في عدد من المحافظات.

وقد قام الوفد القطري أمس برفقة الدكتور / محمد أوبوكر المغلحي وزير المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث في دولة قطر الشقيقة والوفد المرافق له وذلك في إطار برنامج زيارته الحالية لليمن والذي يتضمن التعرف على المعالم الأثرية والتاريخية في عدد من المحافظات.

وقد قام الوفد القطري أمس برفقة الدكتور / محمد أوبوكر المغلحي وزير المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث في دولة قطر الشقيقة والوفد المرافق له وذلك في إطار برنامج زيارته الحالية لليمن والذي يتضمن التعرف على المعالم الأثرية والتاريخية في عدد من المحافظات.

وقد قام الوفد القطري أمس برفقة الدكتور / محمد أوبوكر المغلحي وزير المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث في دولة قطر الشقيقة والوفد المرافق له وذلك في إطار برنامج زيارته الحالية لليمن والذي يتضمن التعرف على المعالم الأثرية والتاريخية في عدد من المحافظات.

احتجاج «القرني» جاء نتيجة لمخالفاته المتكررة للقانون

من خلال المباشرة التي يقوم بها من خلال المهرجانات والفعليات المختلفة التي يشارك فيها ونقل عنها موقع «26 سبتمبر» القول أن ما يقوم به فهد القرني من إساءات وتشهير وتجريح شخصي تعتبر من الأفعال المخالفة للقانون وتتناقض مع مبدأ حرية التعبير والرأي الآخر مشيرة إلى أن فهد القرني سيحال إلى النيابة العامة بعد استكمال إجراءات التحقيق معه تمهيداً لتقديمه إلى القضاء.

تكررت مصادر مطلعة أن احتجاج المدعو فهد القرني في محافظة تعز جاء على خلفية مخالفاته المتكررة للقانون وتعهد الإساءات الشخصية والتجريح للآخرين سواء من خلال أشربتها الكاسيت التي ينتجها ويقوم بتوزيعها دون ترخيص من الجهات المعنية طبقاً للقانون مع ما تجعله من بداهات وقذف وتجريح شخصي لا يمت بأي صلة لحرية الرأي والتعبير أو

مجلس جامعة حضر موت يناقش عدداً من التقارير

عقد مجلس جامعة حضر موت للعلوم والتكنولوجيا أمس دورته الاعتيادية الثانية لعام 2008م برئاسة الأستاذ الدكتور/ أحمد عمر بامشوموس رئيس الجامعة.

وناقش الاجتماع في دورته الثانية إقرار تخرج الطلاب للعام الجامعي 2006 - 2007م وكذا إقرار تخرج بعض طلاب الماجستير والتريقات العلمية لعدد من أعضاء الهيئة التدريسية والتدريسية المساعدة. كما ناقش الاجتماع موضوع التغذية في المستشفى الجامعي للنساء والولادة وطب الأطفال وحاجة المستشفى لشراء مصنع كهربائي، واستعرض الاجتماع نتائج اجتماع مجلس أمناء جامعة حضر موت المنعقد خلال شهر مارس الماضي وثنى أعضاء المجلس نتائج اجتماع مجلس الأمناء في دعم الجامعة وتطويرها.

مهرجان إنشادي وتكريمي في المكلا

وسيلون. وعقب المهرجان الإنشادي تم تكريم المنشدين والفرق المشاركة وكذا تكريم الأوائل في ملتقى شباب الجامعات الذي نظمه رباط بحر النور ساعات شهده حضوراً واسعاً امتلأت بهم ساحة خور المكلا الراجع، تمثل في الشخصيات الاجتماعية والمهتمين والشباب والضيوف والذين وصلوا من مديريات مدينة المكلا ومن مناطق عدن وأبين وشبوه ومن مدينة تريم

أخي المواطن :

الاحتتمت مساء أمس بخور المكلا فعاليات الحلقة العلمية الثانية لنصرة النبي صلى الله عليه وسلم والتي نظمتها مركز الإبداع الثقافي للدراسات وخدمة التراث ورباط بحر النور بيقوة بالتعاون مع مركز نور المنقذ وفريق القدس الرياضي، وذلك في المهرجان الإنشادي الذي شارك فيه (12) فرقة من فرق مدينة المكلا وضواحيها وفرق إنشادية من مديريات ساحل حضرموت

منع حمل السلاح يدعم الأمن والاستقرار والتنمية والاستثمار فبادر بالاتصال فوراً على رقم :

ممنوع حمل السلاح يدعم الأمن والاستقرار والتنمية والاستثمار فبادر بالاتصال فوراً على رقم :

اعلان

مدرسة التفوق النموذجية تكرم عدداً من معلميها



عدن/ 14 أكتوبر : أقامت مدرسة التفوق النموذجية بمحافظة عدن أمسن حفلاً خطابياً وتكريمياً في ختام أنشطتها المدرسية واحتفالها باليوم المدرسي في إطار احتفالات مدارس المحافظة بهذه المناسبة.

وفي الحفل الذي جاء أيضاً توجيهاً لورشة العمل الخاصة بإنتاج الوسائل التعليمية ومدى استخدامها والتي استمرت على مدى أربعة أيام تحت إشراف الأستاذ خالد الأغبري رئيس قسم الوسائل التعليمية بمحافظة عدن، وفي كلمته أشاد الأستاذ/ محمد علي هزاع مدير المدرسة بالدور العظيم لمعلمي الأجيال لافئنا إلى جهود المعلمين والمعلمات في الارتقاء بالعملية التربوية والتعليمية داخل المدرسة.

وفي ختام الحفل والورشة التي شارك فيها عدد من المعلمين والمعلمات تم تكريم مجموعة من معلمي ومعلمات المدرسة.

199

للإبلاغ عن أي مخالفة.. عند رؤيتك لشخص أو أشخاص يتجولون بالسلاح مترجلين أو مستقلين سيارات في أمانة العاصمة والمدن الرئيسية، بالمحافظات